كلها من امام الصناعة ومتبوع الجماعة شاهدة بان القائم مقام الفعل المحذوف هو
المصدر المذكور وانه جعل بدلا من التلفظ بالفعل فانه اجرى ذلك في المصادر التي
يجب حذف فعلها قياسا وسماعا ولهذا خرج عن هذه الاسلوب لا في مسئلة مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار فانه قال ابن الفعل حذف لانه صار له صوت بدلا منه فجعل
الجملة قائمة مقام الفعل المحذوف كما قال المتاخرون المفعول به اي اسم او في
تاويله وهو جنس يشمل الفاعل والمبتدا والمفاعيل كلها وفي الجملة دخل فيه كلما نصب على
انه اسم او في تاويله يقع عليه الفعل وذا فصل خرج به ما عدا المحدود اذ لا يقع الفعل
الا عليه ولا يرد نحو عبدت الله وشاهدت زيدا لان المراد بالوقوع التعلق وهو يتوقف
تعقله عليه فظهر انه لا يرد المفعول فيه وغيره من بقية المفاعيل لعدم توقف تعقل
الفعل عليها والمراد ايضا ما ذكر ليدل على وقوع الفعل لكنه اختصر للعلم بالمقصود
وكذا في امثال ذلك من الحدود التي تذكر في هذا الفن فاذن خرج المبتدا من نحو
زيد ضربته لانه لم يذكر ليدل على ما وقع الفعل عليه بل ذكر ليدل على انه المسند اليه
وانما اتفقوا ان وصيرة(?) في المفعول واحد فيتوهم انهما على حد واحد باعتبار نسبة
الفعل بلا واسطة اي بلا حرف الجر يوصل معنى الفعل اليه نحو ضربت زيدا واعطيت
زيدا درهما وعلمت زيدا قائما او بها اي بواسطة هي حرف الجر سواء كان للتعدية كما في ذهبت
بزيد او لغيرها كما في كتبت بالقلم وكذا سرت في يوم الجمعة وجلست في مكان زيد وضربت
العبد للتاديب فقد اصطلح القوم على ان كل ما دخل عليه حرف الجر وهو مفعول به
حتى المفعول فيه عند ذكر في والمفعول له عند ذكر اللام وهذان القيدان لم يذكر
للاحتراز بل لبيان الواقع وافادة انقسام المفعول به الى القسمين ويسمى اي هذا
القسم وهو ما يقع عليه الفعل بواسطة ظرفا مستقلا بفتح القاف اسم مفعول من قولك
استقر كذا في كذا فالاصل مستقر فيه الا انه اتسع فيه بحذف الصلة كما قيل في المشترك فيه
المشترك ان قدر عامله عاما ماخوذا من الاستقرار او الكون او الحصول او نحو ذلك

فاذا قيل

المفعول به

فاذا قيل زيد في الدار كان الجر هنا ظرفا مستقرا قالوا لتعلقه بالاستقرار وسمعت
بعض مشايخنا يقول سمي مستقرا لان العامل العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف
فسمي مستقرا لاستقرار الضمير فيه ويظهر لي ان اول الاول لانه لا يلزم تقدير العامل
من الاستقرار بخصوصه حتى يختص بهذا الاسم ثم هنا فائدتان الاولى انه قد تقدم
قرينة على ان المراد بالاستقرار العام امر خاص ولا يقدح ذلك في الحكم بان الظرف
مستقر كما اذا قلت زيد على الفرس فالاصل مستقر لكن المراد منه بحسب القرينة راكب
ولهذا يجعل مستقرا لا لغوا ونص عليه التفتازاني في حاشية الكشاف حيث قال الزمخشري
على معنى متبركا باسم الله اقرا فقال هو يعني ان التقدير ملتبسا باسم الله لكون
المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة على هذا فلهذا يجعل الظرف
مستقرا لا لغوا هذا كلامه واقول اذا قامت القرينة على ان المراد كون الخاص
فلم لم يقدر ابتداء ويكون الظرف لغوا واي فائدة في تقدير العام ثم الحكم بانه
المراد منه الخاص الذي دلت عليه القرينة وقد قال هو قبل ذلك بسطور وقد والنحويون
انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص الفائدة
الثانية ان النحاة حيث يقدرون في هذا المقام كان او كائن فمرادهم كان التامة
لا الناقصة اذ لو اريد في مثل زيد في البلد كان في البلد على كان الناقصة
كان الظرف مقدرا بكان اخرى وهلم جرا الى ما لا يتناهى ويجوز اظهاره اي
العامل العام على راي ذهب اليه ابو الفتح ابن جني كما ذكره ابن يعيش في شرح
المفصل وجزم به ابن مالك في التسهيل عن معرف لاحد مشيرا الى قلته فقال او رد بما
اجتمعا لفظا وذلك كقولك ان عزنا مولاك عزوان يهن فانت الذي يكن(?) بحبوحة
الهون كاين فاظهر العامل العام في لدي وهو كاين والهون بضم الهاء الذل
والبحبوحة بموحدتين مضمومتين وحائين مهملتين المكان الوسط قال ابن يعيش
عندي انه اذا حذف يعني العامل العام ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره

Copyright © King Saud University